

بارومتر الأعمال

أبريل - يونيو 2026

العدد 79



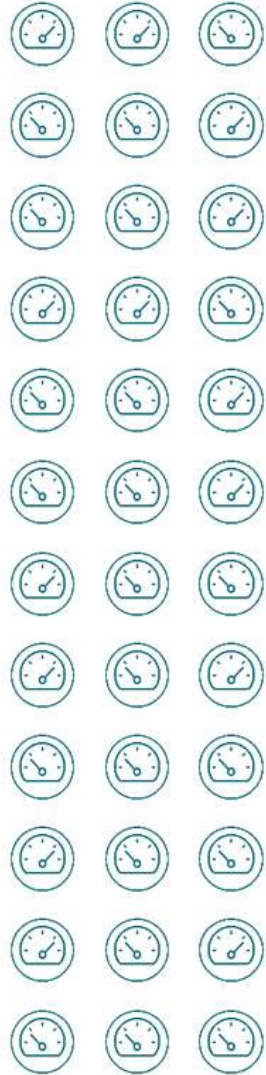
تقييم الأداء للفترة أبريل - يونيو 2026
والتوقعات للفترة يوليو - سبتمبر 2026
من وجهة نظر مجتمع الأعمال

بارومتر الأعمال

العدد 79 أبريل - يونيو 2026

المحتويات

- ملخص تنفيذي 2
- التقرير التفصيلي 6
- المنهجية 6
- مؤشر بارومتر الأعمال 8
- أولاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشر الإجمالي 12
- ثانياً: المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة،
وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة 17
- ثالثاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشرات الفرعية 24
- ملحق الجداول 28



ملخص تنفيذي

يستعرض هذا التقرير تقييما دوريا يقوم به المركز المصري للدراسات الاقتصادية لعينة تضم 120 شركة من شركات القطاع الخاص تغطي مختلف القطاعات والأحجام، ويعكس رأي مجتمع الأعمال بشأن التطورات التي شهدتها مجموعة من المتغيرات، وتحديدًا: الإنتاج، والمبيعات المحلية، والصادرات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، والأسعار، والأجور، والتوظيف، والاستثمار، وذلك خلال الربع (أبريل- يونيو 2026)¹، وتوقعاته للربع (يوليو - سبتمبر 2026) مع مقارنة النتائج بالربع السابق (يناير- مارس 2026) والربع المناظر (أبريل- يونيو 2025). وفيما يلي عرض موجز لأهم النتائج التي انتهت إليها التقرير للربع محل الدراسة (أبريل- يونيو 2026).



تقييم الأداء والتوقعات وفقا للمؤشر الإجمالي

انخفاض مؤشر أداء الأعمال خلال الربع محل الدراسة مقارنة بالربع السابق وحافظ صمود القطاعات الخدمية والشركات الكبيرة على بقاء المؤشر أعلى من المستوى المحايد.

وفقا للحجم:

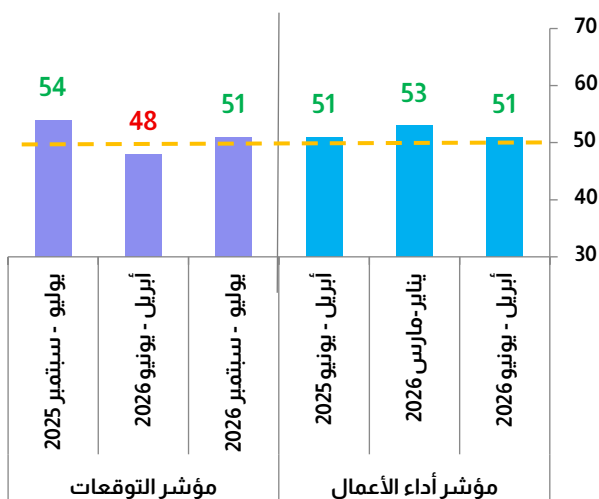
بالرغم من انخفاض المؤشر لكافة الشركات إلا أن الشركات الكبيرة أظهرت قدرة أكبر على الصمود مقارنة بالشركات الصغيرة والمتوسطة.

وفقا للقطاع:

لا يزال مؤشر الصناعات التحويلية هو الأضعف بين جميع القطاعات للربع الثاني على التوالي يليه قطاع النقل واستمرار الأداء الجيد لباقي القطاعات الخدمية.

التحديات:

استمرت الضغوط التضخمية في تصدر قائمة المعوقات التي واجهت الشركات يليها ارتفاع تكاليف الطاقة والمياه.



انخفاض مؤشر أداء الأعمال مقارنة بالربع السابق ليعكس استمرار الظروف غير المواتية التي تواجه مجتمع الأعمال، والتي انعكست في انخفاض مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية واستغلال الطاقة الإنتاجية مقارنة بالربع السابق، وإن كانت لا تزال تسجل قيما أعلى من المستوى المحايد. وأظهر مؤشر الصادرات تحسنا طفيفا مقارنة بالربع السابق، إلا أنه لا يزال أقل من المستوى المحايد، وارتفعت أسعار المدخلات والمنتجات النهائية وإن كان بصورة أقل حدة من الربع السابق.

¹ تم جمع البيانات خلال الفترة من يوليو حتى منتصف أغسطس 2026.

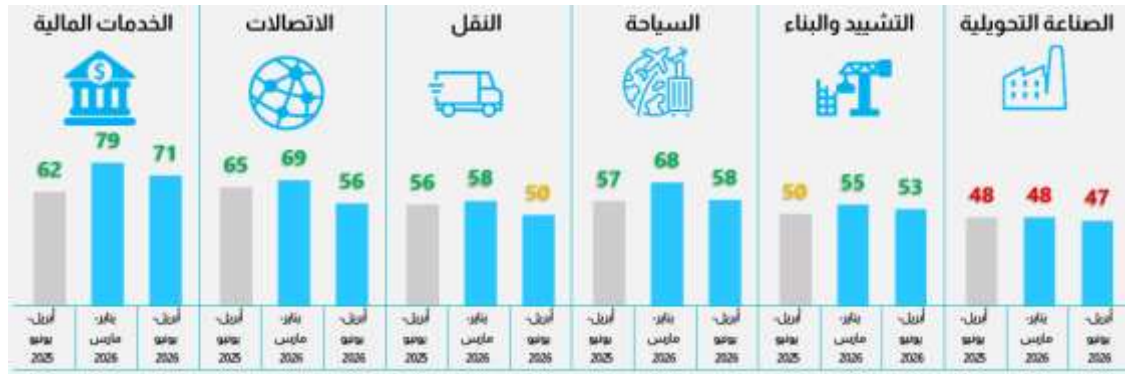
أما مؤشر التوقعات فقد سجل ارتفاعاً بمقدار نقطة واحدة فوق المستوى المحايد. ويعكس ذلك توقعات بتحسين أداء القطاعات الخدمية، واستقرار معظم المؤشرات الفرعية خلال الربع القادم لدى كافة الشركات.

وفقاً للحجم:

برغم انخفاض المؤشر لكافة الشركات خلال الربع الحالي، إلا أن الشركات الكبيرة حققت أداءً أفضل من الشركات الصغيرة والمتوسطة في مؤشرات الإنتاج، والمبيعات، واستغلال الطاقة الإنتاجية، والصادرات.

وفقاً للقطاع:

انخفض مؤشر الأعمال لكافة القطاعات الاقتصادية خلال الربع محل الدراسة (أبريل-يونيو 2026) مقارنة بالربع السابق (يناير-مارس 2026). وسجل قطاع **الصناعات التحويلية** أضعف أداء بين جميع القطاعات، يليه **قطاع النقل**. وفي المقابل، استمرت **قطاعات الخدمات** في تحقيق أداء أعلى من المستوى المحايد.



استمرار انخفاض مؤشر أداء الأعمال لقطاع **الصناعات التحويلية** للربع الثاني على التوالي **ليظل دون المستوى المحايد** بثلاث نقاط، مسجلاً أداءً أقل من الربعين السابق والمناظر؛ ويرجع ذلك بالأساس إلى تراجع مؤشرات الإنتاج والصادرات والمبيعات المحلية. وفي نفس الوقت، ارتفعت تكاليف الإنتاج بصورة كبيرة نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة، وزيادة أسعار الخامات. وعدم توافر بعضها، لا سيما في قطاع الصناعات الغذائية؛ حيث أدى ارتفاع درجات الحرارة إلى تلف الحاصلات الزراعية. كما تراجعت المبيعات المحلية بسبب انخفاض القوة الشرائية، إلى جانب انخفاض الصادرات بسبب تداعيات الحرب على إيران، وإن كان ذلك بصورة أقل حدة من الربع السابق نتيجة ضعف الطلب الخارجي، وارتفاع تكاليف الشحن، ومضاعفة تكلفة النقل وطول مساراته، مما أدى إلى انخفاض القدرة التنافسية السعرية للقطاع.

وسجل **قطاع الخدمات المالية** أفضل أداء بين القطاعات؛ متجاوزاً المستوى المحايد بـ 21 نقطة وإن كان أقل من الربع السابق بـ 8 نقاط، إلا أنه جاء أفضل من الربع المناظر بـ 9 نقاط. ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات التداول مع ارتفاع قيم الأسهم القيادية (أي أسهم الشركات الكبيرة)، إلى جانب ارتفاع قيمة تداول أدوات الدين من سندات وأذون خزانة، من إجمالي قيم التداول، في ظل الاستقرار الاقتصادي الكلي وعودة المستثمرين الأجانب.

التحديات والأولويات من وجهة نظر مجتمع الأعمال:

استمرت التحديات المرتبطة بارتفاع التضخم في تصدر قائمة المعوقات، لما لها من تأثيرات سلبية على كافة القطاعات إذ يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار، ومن ثم تراجع القوة الشرائية وضعف الطلب، وفي نفس الوقت زيادة تكاليف الإنتاج من مواد خام وأجور. وجاءت التحديات المرتبطة بارتفاع تكاليف الطاقة والمياه ضمن أبرز المعوقات التي تواجه الشركات، وإن كانت أقل حدة من الربع السابق، حيث تؤدي الزيادة المستمرة في أسعار

الطاقة والمياه إلى رفع تكاليف الإنتاج، خاصة بالنسبة للأنشطة كثيفة استهلاك الطاقة والمياه، مما يمثل عبئاً إضافياً على الشركات. وجاءت تحديات **النقل واللوجستيات** في المرتبة الثالثة كعبء إضافي بسبب تراجع حركتي النقل والشحن البحري نظراً لأن الخطوط الملاحية أصبحت تستغرق فترات زمنية أطول للوصول إلى الموانئ. مما أدى إلى تراجع حركة الواردات. وعلى الرغم من الاستثمارات القوية في تطوير البنية التحتية والموانئ المصرية والخدمات اللوجستية، إلا أن القطاع ظل تحت ضغط مخاطر الملاحة الإقليمية.

قطاعياً، جاءت مشكلات ارتفاع تكاليف الشحن والنقل، واللجوء إلى مسارات بديلة للشحن بسبب التوترات الإقليمية الحالية وإغلاق بعض الممرات البحرية، ضمن أهم المعوقات التي تواجه **قطاع النقل**. وجاء خروج الاستثمارات الأجنبية بسبب التوترات الجيوسياسية وعدم وجود رقابة فعالة على المضاربات في سوق البورصة وعدم كفاية المعلومات للشركات، ضمن أهم معوقات قطاع **الخدمات المالية**.

أجمعت شركات العينة على أن السيطرة على التضخم، تأتي على رأس الأولويات التي يجب أن تركز عليها الحكومة تليها إعادة النظر في أسعار الطاقة والمياه ودورية تعديلها، مع ضرورة تسهيل الإجراءات الحكومية.

وقطاعياً، جاء توفير العملة المؤهلة كأولوية إضافية لقطاع الاتصالات. كما برزت ضرورة الإفصاح والشفافية لقطاع الخدمات المالية.

أهم التطورات الاقتصادية الكلية:

عالمياً: تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وتوقعات بوصله 3% خلال عام 2026 متأثراً بتداعيات الحرب الأمريكية الإيرانية وارتفاع معدل التضخم بسبب تصاعد الضغوط السعيرية وتوقعات باضطراب الإمدادات في أسواق الطاقة والغذاء والأسمدة مع تجدد المخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط والبحر الأحمر.

محلياً: بالرغم من تحسن بعض مؤشرات الوضع الخارجي للاقتصاد المصري في مواجهة تداعيات التوترات الجيوسياسية الإقليمية، إلا أنه يواجه تحديين رئيسيين، وهما: حساسية مصادر التحسن في موارد النقد الأجنبي (تحويلات العاملين، الإيرادات السياحية، وإيرادات قناة السويس) للصدمات والمخاطر، وعودة الاتجاه الصعودي للدين الخارجي وتزايد الالتزامات الخارجية. مما يؤكد ضرورة التعجيل بالإصلاحات الهيكلية المطلوبة لزيادة الإنتاج والتصدير لبناء موارد مستدامة.

يمكن الاطلاع على المزيد حول التطورات الاقتصادية والمالية العالمية والإقليمية والمحلية، من خلال متابعة التقرير المالي الشهري الذي يصدره المركز عبر الموقع الإلكتروني على الرابط التالي:

<https://eces.org.eg/category/financial-markets-snapshot-ar>



نبذة عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح تسعى من خلال البحوث العلمية المتخصصة والاستناد إلى الخبرات العالمية والنقاش المجتمعي البناء إلى المساهمة في تطوير السياسات الاقتصادية واقتراح الإصلاحات المؤسسية والتشريعية التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة في مصر على أسس الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

أعضاء مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية

رئيس مجلس الإدارة: عمر مهنا، رئيس مجلس إدارة كل من: غرفة التجارة الأمريكية في مصر؛ مجلس الأعمال المصري الأمريكي؛ إدارة شركة بروميتيون مصر للإطارات (بيريلي)؛ شركة تشاب مصر للتأمين (التابعة لمجموعة Chubb الأمريكية العالمية للتأمين)؛ شركة تشاب مصر للتأمين على الحياة؛ شركة كوكا كولا إنتش بي سي مصر؛ المصرف المتحد

نائب رئيس مجلس الإدارة: طارق توفيق، رئيس مجلس الإدارة، شركة القاهرة للدواجن

الأمين العام: محمد قاسم، رئيس مجلس الإدارة، الشركة المصرية العالمية للتجارة

أمين الصندوق: علاء هاشم، مؤسس وشريك تنفيذي، شركة ترانسنديوم

أحمد أبو علي، شريك بمكتب حسونة وأبو على للاستشارات القانونية

أحمد فكري عبد الوهاب، المدير العام والرئيس التنفيذي، الشركة المصرية الألمانية للسيارات - إجا

حسين شكري، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، شركة اتش سي لتداول الأوراق المالية والاستثمار

شريف هشام الخولي، شريك ورئيس منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - أكتيس

علاء الدين سبع، شريك مؤسس، شركة BPE

محمد زكريا محي الدين، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، الأهلية للصناعات الكيماوية - ناسيدكو

هشام الخازندار، الشريك المؤسس والعضو المنتدب، شركة القلعة

الرؤساء الفخريون للمركز

جلال الزربة، رئيس مجلس الإدارة، شركة النيل القابضة

حازم حسن، رئيس مجلس الإدارة، حازم حسن للخبرة الاستشارية KPMG

فريق العمل بالمركز

<https://eces.org.eg/فريق-العمل/>

د. عبلة عبد اللطيف، المدير التنفيذي ومدير البحوث

د. سحر عبود، اقتصادي رئيسي	أحمد حبشي، عالم بيانات (Mid-Level)	شيماء سليمان، مصمم جرافيك وصانع محتوى
راما سعيد، اقتصادي أول	عبد الرحمن الإسحاق، عالم بيانات (Junior)	محمد لهيطه، المدير المالي والإداري
رشا سيف، اقتصادي أول	أسامة الشيمي، عالم بيانات (Entry-Level)	ميرال ميشيل، مساعد المدير التنفيذي
أحمد داوود، اقتصادي ثاني	أحمد فتحي، إحصائي وباحث ميداني	أمني مدحت، مساعد بحثي وتنفيذي
محمد حسني، اقتصادي (Mid-Level)	حسام خاطر، إحصائي وباحث ميداني	محمد عاطف، مساعد إداري
ماريان عادل، اقتصادي	محمد خاطر، إحصائي وباحث ميداني	طارق عطية، مساعد
سندس سمير، باحث مشارك	ياسر سليم، مدير التحرير	محمد جمال، مساعد
إسراء عادل، باحث مشارك	فاطمة الزهراء علي، مدير التحرير والترجمة	وليد إبراهيم، مساعد
يوسف نصر، باحث مشارك	إبراهيم الإمبابي، مدير تكنولوجيا المعلومات	عمرو محمد، مساعد
محمود محمد، باحث مشارك	وليد التركي، مدير التواصل والتصميم	
كيرلس عادل، باحث اقتصادي	محمد عبد الحكم، أخصائي تواصل	

التقرير التفصيلي

المنهجية

استكمالا لجهود المركز المصري للدراسات الاقتصادية في توفير معلومات متكاملة تعكس التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري بشكل عام ومجتمع الأعمال بشكل خاص يقوم المركز بإصدار بارومتر الأعمال منذ 1998. يقدم البارومتر تقييما دوريا ربع سنوي لأداء عينة من شركات القطاع الخاص تغطي مختلف القطاعات والأحجام. ويعكس هذا التقييم رأي مجتمع الأعمال بشأن التطورات التي شهدها مجموعة من المتغيرات وذلك خلال الربع محل الدراسة كما يلقي الضوء على توقعاتها لتطورات نفس مجموعة المتغيرات خلال الربع التالي.

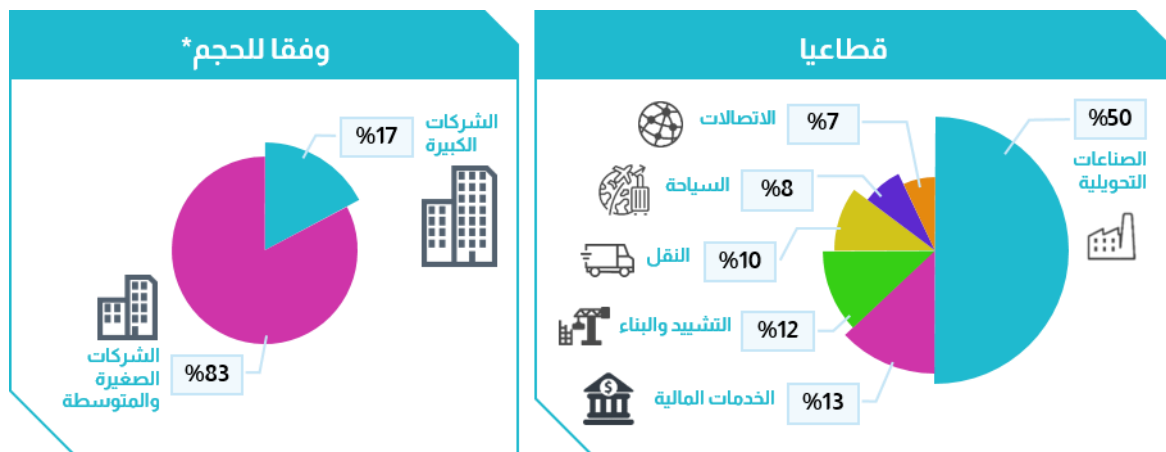


ويزيد من أهمية هذا العدد من بارومتر الأعمال ما يواجه مجتمع الأعمال منذ مطلع عام 2020 من تحديات نتيجة لجائحة كورونا تبعها تعاف مصحوب بالعديد من التحديات خلال عام 2021 ثم الحرب الروسية الأوكرانية في مطلع عام 2022، بالإضافة إلى الاضطرابات الجيوسياسية في الشرق الأوسط والبحر الأحمر منذ أكتوبر 2023، لتتفاقم هذه التحديات مع اندلاع الحرب في إيران، وتزايد المخاوف بشأن اضطراب أسواق الطاقة وسلاسل الإمداد، مما يفرض تحديات إضافية أمام مجتمع الأعمال؛ لذا من المهم تتبع تأثير هذه المستجدات عليه.

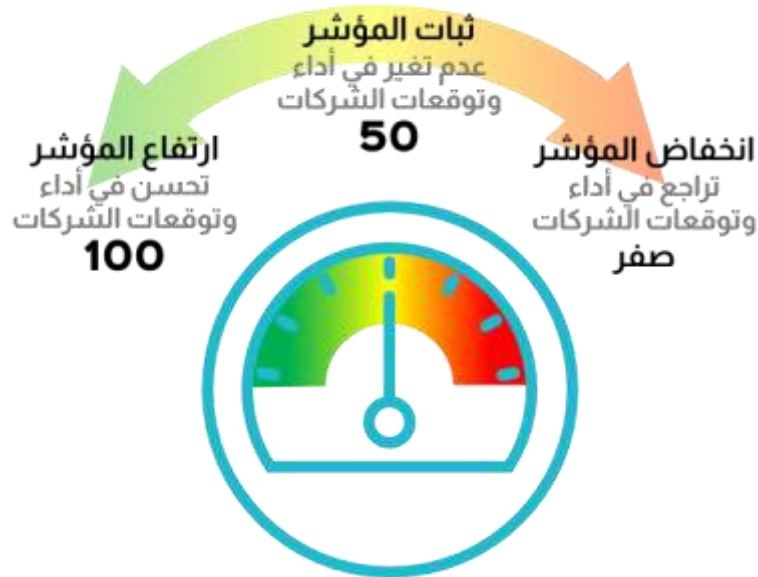
ويستعرض هذا التقرير تقييما لأداء شركات العينة خلال الربع (أبريل - يونيو 2026) وتوقعاتها للربع (يوليو - سبتمبر 2026).

يبدأ التقرير بإلقاء نظرة عامة على الاقتصاد الكلي على المستويين العالمي والمحلي، ثم يقوم باستعراض نتائج تقييم الأداء والتوقعات على مستوى المؤشر الإجمالي، بعدها ينتقل إلى المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة. وأخيرا، يختتم التقرير بتقييم الأداء والتوقعات على مستوى المؤشرات الفرعية.

وقد تم بناء بارومتر الأعمال استنادا إلى نتائج مسح يجريه المركز بصفة دورية كل ثلاثة شهور لعينة ثابتة تضم 120 شركة من شركات القطاع الخاص موزعة على النحو التالي:



- يقوم التحليل بتقييم أداء شركات العينة خلال الربع محل الدراسة وتوقعاتها للربع التالي مع مقارنتها بنتائج الربع السابق والربع المناظر من العام السابق.
- يتم تقييم الأداء والتوقعات على مستويين هما: نتائج المؤشر الإجمالي، ونتائج المؤشرات الفرعية.
- يمثل مؤشر بارومتر الأعمال متوسطا بسيطاً لمجموعة المؤشرات الفرعية للمتغيرات الواردة في الاستبيان، ويأخذ المؤشر الإجمالي قيمة أكبر أو أقل أو مساوية للمستوى المحايد (50 نقطة).



حيث/ هي نسبة الشركات التي أفادت بزيادة المتغير،
و S هي نسبة الشركات التي أفادت بثباته.

$$X = \frac{I + S}{100 + S} \times 100$$

ويتم حساب المؤشرات الفرعية لكل متغير باستخدام المعادلة الآتية:

فيما يتعلق بالمعوقات وأولويات تحسين مناخ الأعمال:

تقوم الشركات بتقييم شدة كل معوق بحيث يتراوح التقييم من صفر (معوق غير مؤثر)، إلى 4 (معوق شديد التأثير). ويُسمح للشركة باختيار أكثر من معوق واحد. وفيما يتعلق بأولويات تحسين مناخ الأعمال: تقوم الشركات بتقييم أولويات تحسين مناخ الأعمال بحيث يتراوح تقييم كل محور من صفر (محور غير هام)، إلى 4 (محور له أولوية كبيرة). ويُسمح للشركات باختيار أكثر من محور كأولوية لتحسين مناخ الأعمال.

يلي ذلك حساب متوسط مرجح لأعداد الشركات وتقييمها للمعوق / الأولوية على مستوى العينة ككل.

يُعاد تقييم متوسطات كافة المعوقات / الأولويات لتتراوح ما بين صفر و 1 ثم يتم عمل معايرة Normalization على مستوى القيم الجديدة لمتوسطات كافة المعوقات / الأولويات بحيث يمكن ترتيب المعوقات / الأولويات تنازلياً حسب شدتهم فتكون النسبة 100 أشد معوق وأكبر أولوية.

نظرة عامة على الاقتصاد الكلي



عالمياً: تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وتوقعات بارتفاع معدل التضخم بسبب تداعيات تجدد المخاطر الجيوسياسية

توقعات بتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي ليسجل 3% خلال عام 2026 مقابل 3.5 عام 2025 متأثراً بتداعيات تجدد التوترات في الشرق الأوسط،² وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، وتشدّد الأوضاع المالية عالمياً. وتتسم توقعات النمو بالتباين بين الاقتصادات؛ حيث يتوقع أن يتراجع النمو في الاقتصادات المتقدمة ليسجل 1.7 عام 2026 مقابل 1.9 في عام 2025. بينما يتوقع أن يسجل معدل نمو الاقتصادات الناشئة والنامية 3.8 مقابل 4.5 في عام 2025.

ساهم انتعاش الطلب على تطبيقات الذكاء الاصطناعي المتطورة، وزيادة معدلات تجارتها إلى جانب استقرار أوضاع مضيق هرمز عقب توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين إيران والولايات المتحدة في الحد من تراجع النمو العالمي بصورة أكبر. إلا أن تجدد التوترات يفرض حالة من عدم اليقين مرة أخرى.

توقعات بارتفاع معدل التضخم العالمي لسجل 4.7% عام 2026 مقابل 4.1% عام 2025، مما يعكس ارتفاع أسعار الطاقة والأسمدة والمعادن، وأسعار النقل والغذاء خلال الربع الثاني من عام 2026. مع تجدد التوترات وتداعياتها على سلاسل الإمدادات العالمية. وهو ما دفع البنوك المركزية الرئيسية إلى تبني نهج حذر والإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير في أغلب الحالات، باستثناء منطقة اليورو التي استأنفت التشديد النقدي.³

وتشير التقديرات إلى أن معدلات التجارة الدولية ارتفعت بنسبة 12.5% في النصف الأول من عام 2026 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025، كما نمت تجارة الخدمات بنسبة 10.5%. ويُعزى جزء كبير من هذه الزيادة إلى ارتفاع الأسعار وليس زيادة حجم التجارة. وشكّلت منطقة شرق آسيا المحرك الرئيسي لنمو التجارة العالمية في الربع الأول من عام 2026، مدعومةً بأداء قوي للواردات والصادرات في الصين وجمهورية كوريا.⁴

محلياً: بالرغم من صمود الوضع الخارجي للاقتصاد المصري في مواجهة تداعيات التوترات الجيوسياسية الإقليمية، إلا أنه يواجه تحديين رئيسيين وهما: حساسية مصادر التحسن في موارد النقد الأجنبي (تحويلات العاملين بالخارج، والإيرادات السياحية، وإيرادات قناة السويس) للصدمات والمخاطر، عودة الاتجاه الصعودي للدين الخارجي وتزايد الالتزامات الخارجية.

ويتضمن الجزء التالي أهم التطورات والبيانات المنشورة لأهم المؤشرات الكلية للاقتصاد المصري حتى تاريخ نشر هذا التقرير:

أولاً: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

يتوقع البنك المركزي انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ليسجل 4.5% خلال الربع الرابع (أبريل - يونيو) من العام المالي 2026/2025 متراجعا بنحو 10% عن قيمته في الربع السابق. إلا أنه على مستوى العام المالي 2026/2025 يتوقع أن يسجل معدل النمو نحو 5% أي أعلى بنحو 15% من قيمته في العام المالي 2024/2025. وجاء هذا النمو مدفوعاً بأنشطة الاتصالات، وتجارة الجملة والتجزئة، والصناعات التحويلية غير البترولية، وعودة المعدلات الإيجابية لنشاط قناة السويس.⁵

² International Monetary Fund (IMF). 2026. *World Economic Outlook*. Washington, DC: International Monetary Fund, July 2026

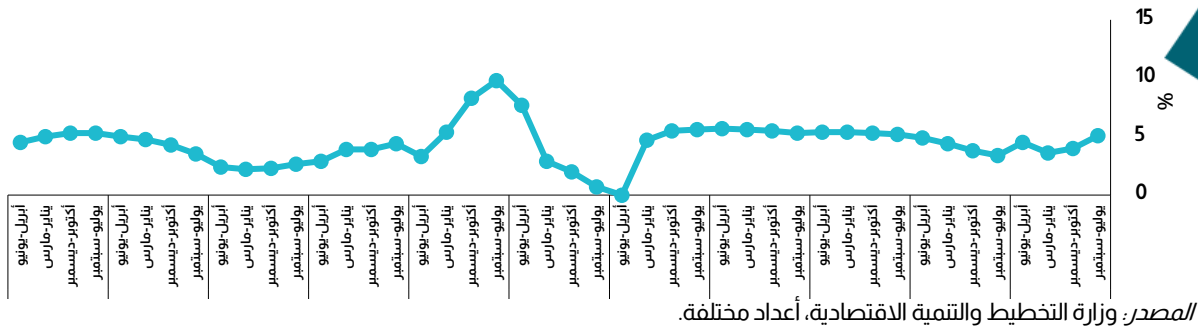
³ المركز المصري للدراسات الاقتصادية، *نظرة على الأسواق المالية: [#/https://eces.org.eg/category/financial-markets-snapshot-ar](https://eces.org.eg/category/financial-markets-snapshot-ar)*

⁴ UN Trade and Development (UNCTAD). *Global Trade Update (July/August 2026): Global Trade Continues to Expand amid Rising*

Price Pressures. July 21, 2026.

⁵ البنك المركزي المصري. 2026. *تقرير السياسة النقدية - الربع الثاني من عام 2026*، إصدار أغسطس 2026.

الشكل 1: النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2016/2015 - الربع الرابع 2026/2025)

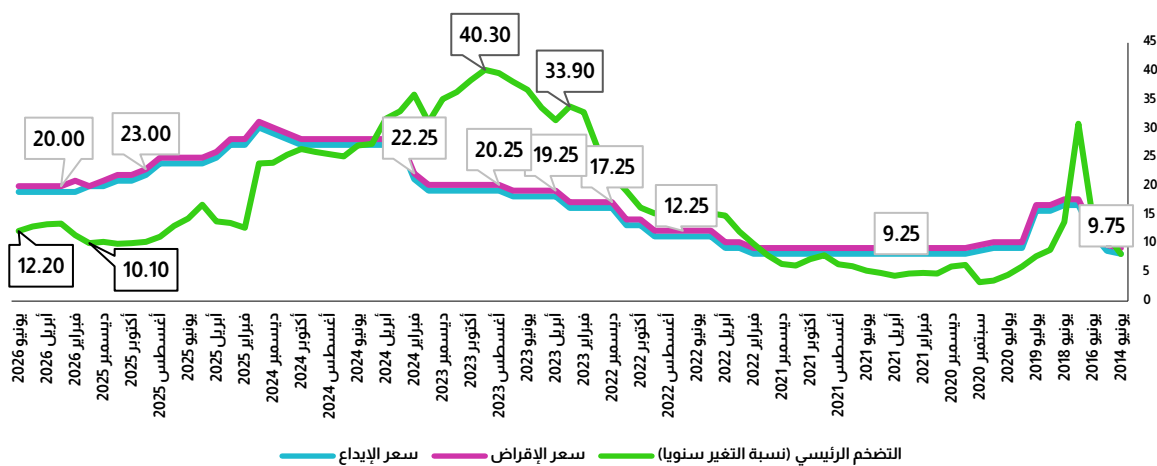


ثانياً: معدل التضخم

ارتفع المعدل السنوي للتضخم العام ليصل إلى 14.6% خلال الربع الثاني من عام 2026 مقابل 13.5% في الربع الأول من عام 2026. وبالمثل، ارتفع معدل التضخم الأساسي ليسجل 14% مدفوعاً بشكل رئيسي بتضخم أسعار الخدمات والسلع المحددة إدارياً، واستمرار ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية، وإن كان ذلك بمعدلات أبطأ. وساهم تضخم الخدمات بنحو نصف معدل التضخم العام بما يعكس الزيادات في الإيجارات ورسوم الانترنت. أما أسعار السلع المحددة إدارياً فتأثرت برفع تعريف الكهرباء وأسعار الطاقة والنقل، بينما ارتفعت أسعار السلع الغذائية الأساسية نتيجة ارتفاع أسعار الخضر والفاكهة وزيادة الطلب الموسمي بسبب الأعياد والإجازات.⁶

بعد خفض تراكمي لأسعار العائد الأساسية بنحو 825 نقطة أساس، علق البنك المركزي دورة التيسير النقدي خلال الربع الثاني من عام 2026، في ظل تصاعد حالة عدم اليقين بسبب الحرب الأمريكية-الإيرانية، حيث أبقى على أسعار العائد الأساسية دون تغيير، لتستقر عند 19.0% و20.0% و19.5% لكل من سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي على الترتيب. كما وصل سعر الائتمان والخصم إلى 19.5% للحفاظ على هامش موجب مناسب في سعر العائد الحقيقي، بما يضمن استمرار ترسيخ التوقعات التضخمية ودعم المسار النزولي للتضخم.⁷

الشكل 2: التضخم وأسعار الفائدة الأساسية



المصادر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية؛ والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية لأسعار المستهلكين، أعداد مختلفة.

⁶ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين؛ والبنك المركزي المصري، تقرير السياسة النقدية - الربع الثاني 2026، إصدار أغسطس 2026.

⁷ البنك المركزي المصري، 2026. بيان صحفي لجنة السياسة النقدية في أغسطس 2026.

ثالثاً: المعاملات الخارجية

سجل ميزان المدفوعات عجزاً كلياً بلغ 1.8 مليار دولار خلال الفترة (يوليو - مارس) من العام المالي 2026/2025 بما يمثل تحسناً بنحو 2.9% عن قيمته خلال نفس الفترة من العام المالي 2025/2024⁸ واتسع عجز حساب المعاملات الجارية مسجلاً 14.6 مليار دولار خلال الفترة (يوليو - مارس 2026/2025) ومرتفعاً بنحو 10% عن قيمته خلال نفس الفترة من العام المالي 2025/2024.

يعكس هذا العجز ارتفاع العجز في الميزان التجاري البترولي إلى 13 مليار دولار بسبب واردات الطاقة، وكذلك ارتفاع عجز الميزان التجاري غير البترولي إلى 34.7 مليار دولار بسبب زيادة قيمة الواردات خاصة الوسيطة منها، وارتفاع العجز في ميزان دخل الاستثمار إلى 14.4 مليار دولار. وقد حدد من تفاقم هذا العجز ارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمعدل 32% مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق لتبلغ 34.9 مليار دولار، ارتفاع الإيرادات السياحية لتسجل 14.4 مليار دولار، إلى جانب ارتفاع إيرادات قناة السويس لتبلغ 3.2 مليار دولار.

المعاملات الرأسمالية والمالية:

سجل صافي التدفقات إلى الداخل نحو 9.9 مليار دولار خلال الفترة (يوليو - مارس) من العام المالي 2026/2025 مرتفعاً بنحو 29% عن قيمته خلال نفس الفترة من العام المالي 2025/2024 ويرجع ذلك إلى:

- سجل الاستثمار الأجنبي المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 13 مليار دولار مرتفعاً بنحو 33% مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق ومن أهم أسباب ذلك صفقة علم الروم.
- سجلت الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية صافي تدفق للخارج بقيمة 4.4 مليار دولار، مقابل 2.1 مليار دولار صافي تدفق للداخل خلال نفس الفترة من العام المالي السابق؛ وذلك على إثر اندلاع الحرب الأمريكية-الإيرانية.

وعليه واصل صافي الاحتياطيات الدولية في مصر النمو ليصل إلى 53.74 مليار دولار في الربع الرابع (أبريل - يونيو) من العام المالي 2026/2025 بزيادة قدرها 11% مقارنة بنفس الربع من العام المالي السابق، مدعوماً بتحويلات المصريين العاملين بالخارج، وإيرادات السياحة، بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية وارتفاع أسعار الذهب عالمياً، بينما ظلت حيازات البنك المركزي من الذهب دون تغيير.

ارتفع صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي بنهاية يونيو 2026 ليصل إلى نحو 27.97 مليار دولار، مقابل 21.4 مليار دولار في مارس 2026، مدفوعاً بارتفاع صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك التجارية والبنك المركزي⁹.

شهد الجنيه المصري تحسناً خلال الربع الرابع (أبريل - يونيو) من العام المالي 2026/2025 حيث ارتفع إلى 50.67 للدولار في يونيو 2026 مقارنة بمستويات سابقة تجاوزت 52 جنيهاً للدولار مع تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي وارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية وعودة ثقة المستثمرين¹⁰.

⁸ البنك المركزي المصري، 2026. البيان الصحفي بشأن أداء ميزان المدفوعات خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية 2026-2025 في 12 يوليو 2026.

⁹ <https://www.almasryalyoum.com/news/details/4329839>

¹⁰ وزارة المالية، 2026. التقرير المالي الشهري، أغسطس 2026

الشكل 3: صافي الاحتياطيات الدولية وسعر الصرف



المصادر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة، ووزارة المالية، التقرير المالي الشهري، أعداد مختلفة.

الدين الخارجي:

سجل الدين الخارجي لمصر 164.776 مليار دولار خلال الربع الثالث من العام المالي 2026/2025 بما يمثل ارتفاعاً بنسبة 0.53% عن الربع السابق و5.2% مقارنة بالربع المناظر من العام المالي السابق مما يعكس مزيداً من الضغوط المالية، خاصة مع ارتفاع المخاطر العالمية¹¹.

رابعاً: المالية العامة

سجل العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة نحو 1133 مليار جنيه خلال الفترة يوليو - مايو من العام المالي 2025/2026 بما يمثل 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 6.5% في الفترة المناظرة من العام المالي السابق. ويرجع هذا التحسن إلى نمو الإيرادات العامة بمعدل 32.5% لتسجل 2977 مليار جنيه خلال الفترة يوليو - مايو من العام المالي 2026/2025، مقابل زيادة مصروفات العامة بنسبة 18.8% لتصل إلى 4050.9 مليار جنيه خلال نفس الفترة.¹²

¹¹ Ministry of Planning and Economic Development. 2026. *Economic and Financial Data for Egypt*

¹² وزارة المالية. التقرير المالي الشهري، أغسطس 2026.

مؤشر بارومتر الأعمال

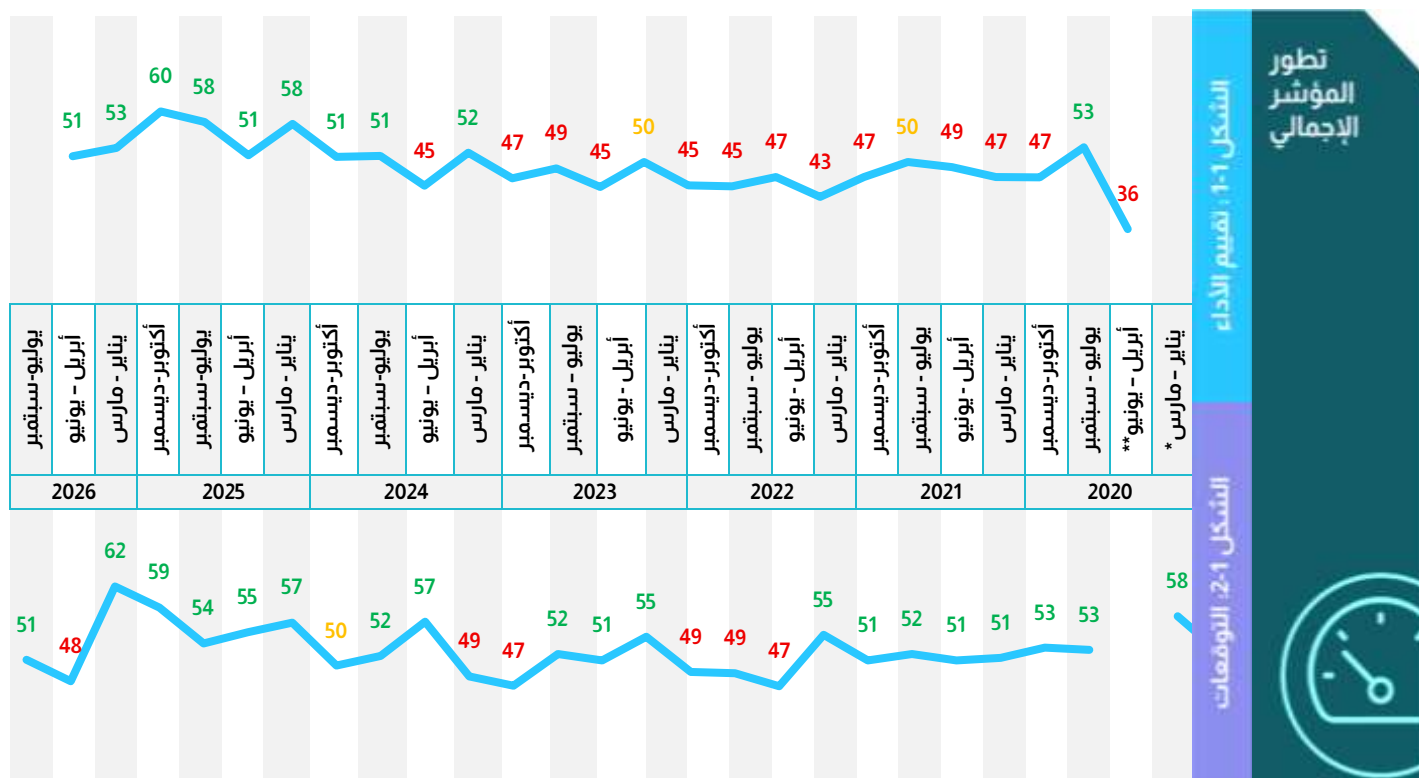
أولاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقا للمؤشر الإجمالي

انخفاض مؤشر أداء الأعمال خلال الربع محل الدراسة مقارنة بالربع السابق مع تباين الأداء على مستوى القطاعات وأحجام الشركات

1-1 تطور المؤشر الإجمالي

سجل مؤشر أداء الأعمال خلال الربع محل الدراسة (أبريل - يونيو 2026) ارتفاعاً بنقطة واحدة عن **المستوى المحايد** وبنفس قيم الربع المناظر، وإن كان أقل من الربع السابق بنقطتين. ومقارنة بالربع السابق، حيث انخفضت مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية واستغلال الطاقة الإنتاجية، إلا أنها لا تزال أعلى من المستوى المحايد. كما تحسن مؤشر الصادرات، لكنه لا يزال أقل من المستوى المحايد، في حين ارتفع مؤشر أسعار المدخلات الوسيطة بشكل ملحوظ خلال الربع الحالي، وكذلك أسعار المنتجات النهائية. وإن جاء ارتفاعها أقل من الربع السابق. وعلى مستوى القطاعات، انخفض مؤشر الأعمال لكافة القطاعات الاقتصادية خلال الربع الحالي مقارنة بالربع السابق، وكان مؤشر قطاع الصناعات التحويلية هو الأدنى؛ حيث سجل قيمة أقل من المستوى المحايد بثلاث نقاط، يليه قطاع النقل الذي سجل نفس قيم المستوى المحايد. ويعكس انخفاض المؤشر ما يواجه مجتمع الأعمال من ظروف غير مواتية على جانبي الطلب والعرض، إذ لا يزال هناك ضعف في الطلب المحلي والخارجي بسبب انخفاض القوة الشرائية، وارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الخام، خاصة في ظل اضطراب سلاسل التوريد العالمية وزيادة تكاليف الشحن، خاصة مع استمرار التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط (الشكل 1-1).

سجل مؤشر توقعات الأداء للربع (يوليو -سبتمبر 2026) قيما أعلى من **المستوى المحايد** بنقطة واحدة وأفضل من الربع السابق بثلاث نقاط، وإن كان أقل من الربع المناظر بثلاث نقاط. ويعكس ذلك توقعات بتحسن أداء القطاعات الخدمية، وتحديدًا الخدمات المالية والسياحة. توقعات بشت الإنتاج والمبيعات والصادرات ومستوى استغلال الطاقة الانتاجية خلال الربع القادم. (الشكل 2-1).



المصدر: نتائج الاستبيان.

* البيانات الخاصة بالفترة يناير - مارس 2020 غير متاحة بسبب الإغلاق أثناء الجائحة.

** البيانات الخاصة بالفترة من 1 - يونيو 2020 غير متاحة بسبب الإغلاق أثناء الجائحة.

2-1 المؤشر وفقا لأحجام الشركات

رغم تراجع مؤشر أداء الأعمال لكافة الشركات خلال الربع الحالي مقارنة بالربع السابق، إلا أن الشركات الكبيرة سجلت ارتفاعا في مؤشرها يتجاوز المستوى المحايد بثلاث نقاط مدفوعا بارتفاع مؤشرات الإنتاج والمبيعات واستغلال الطاقة الإنتاجية. بينما انخفض مؤشر أداء الأعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة عن المستوى المحايد ليعكس ثبات الإنتاج والمبيعات واستغلال الطاقة الإنتاجية لدى هذه الشركات. واستمر تراجع مؤشر الصادرات للشركات الصغيرة والمتوسطة مسجلا قيم دون المستوى المحايد، في حين ظل مؤشر الصادرات للشركات الكبيرة عند المستوى المحايد، وهو ما يمثل أداء أفضل مقارنة بالربع السابق لكلا المجموعتين من الشركات (الشكل 3-1).

كما سجل مؤشر توقعات الأداء لكافة الشركات ارتفاعا خلال الربع القادم مقارنة بالربع السابق، وإن كان أقل من الربع المناظر، مع استمرار التوقعات بثبات الأداء على مستوى الإنتاج والمبيعات والصادرات واستغلال الطاقة الإنتاجية، في ظل استمرار التحديات الراهنة وتجدد الحرب وما تفرضه من حالة من عدم اليقين، وإن كانت بصورة أقل حدة من الربع السابق (الشكل 4-1).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-1: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا للحجم -تقييم الأداء	الشركات الكبيرة
49	أبريل - يونيو 2026	53
51	يناير - مارس 2026	54
51	أبريل - يونيو 2025	52

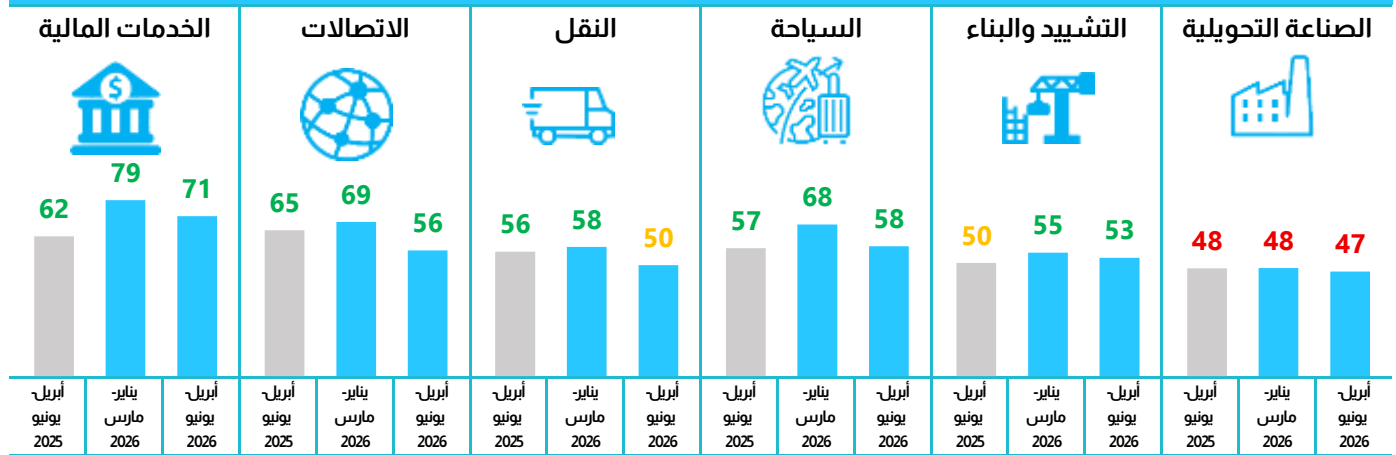
الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 4-1: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا للحجم -التوقعات	الشركات الكبيرة
51	يوليو -سبتمبر 2026	51
48	أبريل - يونيو 2026	47
54	يوليو - سبتمبر 2025	53

المصدر: نتائج الاستبيان.

3-1 المؤشر وفقا للقطاعات الاقتصادية

انخفض مؤشر الأعمال لكافة القطاعات الاقتصادية خلال الربع الحالي مقارنة بالربع السابق. وسجل قطاع **الصناعات التحويلية** أضعف أداء بين جميع القطاعات، يليه **قطاع النقل**. وفي المقابل، استمرت **قطاعات الخدمات** في تحقيق أداء أعلى من المستوى المحايد (الشكل 5-1).

الشكل 5-1: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا للقطاع -تقييم الأداء



المصدر: نتائج الاستبيان.

وفيما يلي تحليل لأداء القطاعات الاقتصادية خلال الربع محل الدراسة، ومقارنة بالأداء خلال الربعين السابق والمناظر:

- استمر انخفاض مؤشر أداء الأعمال لقطاع **الصناعات التحويلية** للربع الثاني على التوالي **ليظل دون المستوى المحايد** بثلاث نقاط، مسجلاً أداء أقل من الربعين السابق والمناظر؛ ويرجع ذلك بالأساس إلى تراجع مؤشرات الإنتاج والصادرات والمبيعات المحلية. وفي نفس الوقت، ارتفعت تكاليف الإنتاج بصورة كبيرة نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة؛ وزيادة أسعار الخامات. وعدم توافر بعضها، لا سيما في قطاع الصناعات الغذائية؛ حيث أدى ارتفاع درجات الحرارة إلى تلف الحاصلات الزراعية. كما تراجعت المبيعات المحلية بسبب انخفاض القوة الشرائية، إلى جانب انخفاض الصادرات بسبب تداعيات الحرب على إيران، وإن كان ذلك بصورة أقل حدة من الربع السابق نتيجة ضعف الطلب الخارجي، وارتفاع تكاليف الشحن، ومضاعفة تكلفة النقل وطول مساراته، مما أدى إلى انخفاض القدرة التنافسية السعرية للقطاع.
- تجاوز قطاع **التشييد والبناء المستوى المحايد** بمقدار ثلاث نقاط خلال الربع محل الدراسة، وهي قيمة أقل من الربع السابق بنقطتين، وأفضل من الربع المناظر بثلاث نقاط. وانقسمت الشركات بين ارتفاع وثبات مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية خلال الربع محل الدراسة. ويرجع ذلك إلى استمرار ظهور ثمار قانون التصالح الجديد، والانتفاء من إصدار التراخيص اللازمة على أرض الواقع، واستمرار الإقبال على الشراء في المنتجعات والمدن الجديدة، بالإضافة إلى بدء تنفيذ مشروعات جديدة في المناطق الساحلية والمدن الجديدة. كما أسهمت مشروعات الدولة في البنية التحتية والطرق والمدن الجديدة، و البدء في تنفيذ مبادرة "حياة كريمة 2" في دعم نشاط القطاع وانتعاشه.
- سجل **قطاع السياحة** قيمة أعلى من **المستوى المحايد بنحو 8 نقاط**، وبأداء أقل من الربع السابق بـ 10 نقاط وأفضل من الربع المناظر بنقطة واحدة. ويُعزى ذلك إلى الاستثمارات الكبيرة في تطوير البنية التحتية السياحية، بما في ذلك المطارات والفنادق والطرق، وزيادة أعداد الأفواج السياحية الخارجية، وتنشيط سياحة المؤتمرات، وارتفاع أعداد الوافدين. كما ارتفعت حركة السياحة الخارجية بسبب موسم الحج، إلى جانب جهود الحكومة في تعزيز التسويق السياحي لمصر في الأسواق العالمية من خلال إطلاق حملات ترويجية واسعة.
- سجل **قطاع النقل** قيم المستوى المحايد، إلا أن أدائه جاء أقل من الربعين السابق والمناظر. ويرجع ذلك إلى تراجع مؤشرات القطاع خلال الربع محل الدراسة؛ فبرغم الاستثمارات القوية في قطاع النقل من تطوير البنية الأساسية والموانئ البحرية والخدمات اللوجستية، ظل القطاع تحت ضغط بسبب تداعيات الحرب على إيران ومخاطر الملاحة الإقليمية وما يرتبط بها من

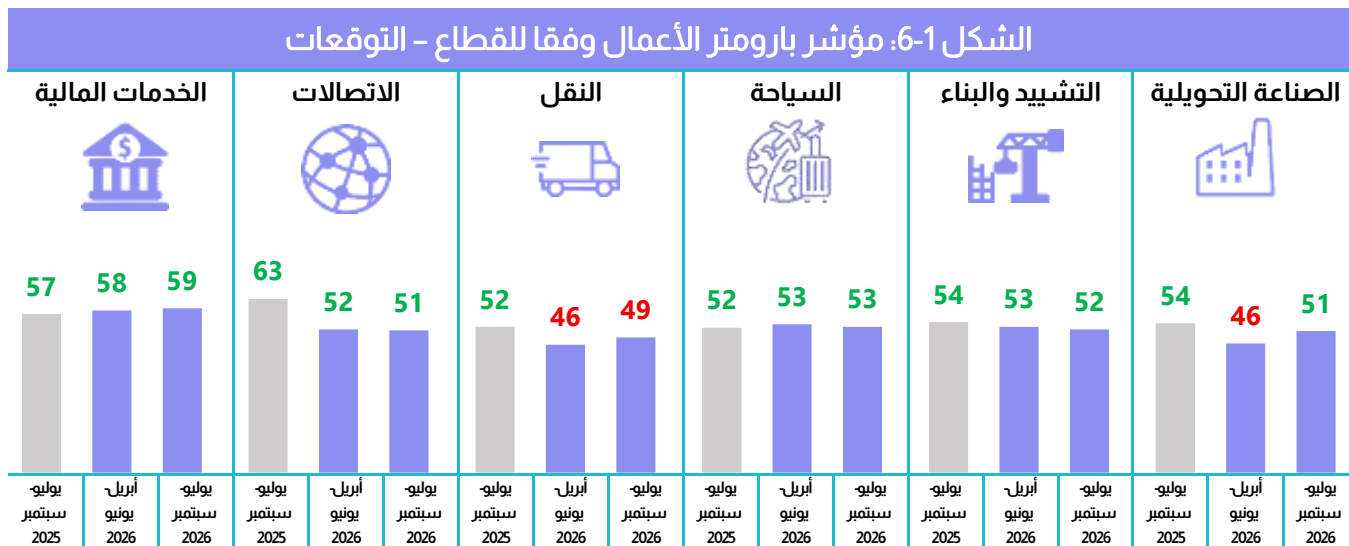
زيادة زمن الرحلات، وارتفاع أسعار الشحن، وزيادة تكاليف التأمين، إلى جانب ضعف الطلب المرتبط ببعض الأنشطة الإنتاجية والتجارية بسبب انخفاض حركة النقل والشحن البحري، وتراجع حركة الواردات. بالإضافة إلى ذلك انعكس تراجع قطاع الصناعات التحويلية سلباً على أداء قطاع النقل.

- سجل قطاع **الاتصالات** قيمة أعلى من المستوى المحايد بـ 6 نقاط، وإن كان أدائه أقل من الربعين السابق والمناظر. ويُعزى ذلك إلى استمرار الطلب على خدمات تكنولوجيا المعلومات، بالتوازي مع استمرار جهود الدولة في التوسع في البنية التحتية، وتطوير مرافق السكك الحديدية والشبكات. كما ساهم تزايد الطلب على البرامج التعليمية والتدريبية، إلى جانب التعاقدات الجديدة مع الشركات لتقديم خدمات المحاسبة، مثل إعداد التقارير المالية والضريبية، في دعم أداء القطاع. إضافة إلى ذلك، ساعد فتح أسواق جديدة والتعاقد مع شركات خارجية لتقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والحلول الذكية، وتقديم تدريبات معتمدة على التقنيات الحديثة، في تعزيز نمو القطاع خلال الفترة محل الدراسة.
- سجل قطاع **الخدمات المالية** أفضل أداء بين القطاعات؛ متجاوزاً المستوى المحايد بـ 21 نقطة، وإن كان أدائه أقل من الربع السابق بـ 8 نقاط، إلا أنه جاء أفضل من الربع المناظر بـ 9 نقاط. ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات التداول، وارتفاع قيم الأسهم القيادية (أي أسهم الشركات الكبيرة) إلى جانب ارتفاع قيم تداول أدوات الدين من سندات وأذون خزانة من إجمالي قيم التداول في ظل الاستقرار الاقتصادي الكلي وعودة المستثمرين الأجانب.

وعلى جانب مؤشر التوقعات، تجاوزت **كافة القطاعات المستوى المحايد، باستثناء قطاع النقل**، وكانت أفضل التوقعات لقطاع **الخدمات المالية** مع اختلاف الأسباب من قطاع إلى آخر. وفيما يلي عرض لمزيد من التفاصيل:

- سجل مؤشر التوقعات لقطاع **الصناعات التحويلية** قيمة أعلى من المستوى المحايد بنقطة واحدة، وأفضل من الربع السابق بـ 5 نقاط وإن كان أقل من الربع المناظر بـ 3 نقاط، إلا أن ذلك يرجع بالأساس إلى التوقع بثبات القطاع عند الأداء السيء، بسبب التوقع باستمرار الأوضاع الراهنة واستمرار الحرب على إيران، وصعوبة توافر الخامات وارتفاع أسعارها، مع التوقع بارتفاع أسعار الطاقة وسعر العملة الأجنبية، وارتفاع معدلات التضخم وضعف القوة الشرائية، مما يضغط على توقعات الأداء المستقبلي للقطاع.
- تجاوز مؤشر التوقعات لقطاع **التشييد والبناء** المستوى المحايد بنقطتين بأداء أقل من الربعين السابق والمناظر، ويرجع ذلك إلى استمرار تنفيذ قانون التصالح، وتزايد الاستثمارات الأجنبية في قطاع العقارات، إلى جانب مشروعات الدولة في البنية التحتية. ومبادرة "حياة كريمة 2". وإن أثرت الظروف الراهنة وارتفاع أسعار المواد الخام، لا سيما المستوردة منها قد أثرت على التوقعات بضعف أداء القطاع.
- أدلت الشركات في قطاع **السياحة** بتوقعات متفائلة؛ حيث تجاوز مؤشر التوقعات المستوى المحايد بثلاث نقاط، مماثلة للربع السابق وأفضل من الربع المناظر بنقطة واحدة. ويرجع ذلك إلى التوقعات باستمرار نشاط الحركة السياحية الداخلية، تزامناً مع إجازة الصيف، والتوقع بزيادة معدلات نسب الإشغال لدى الفنادق والقرى السياحية، وزيادة أعداد الوافدين بسبب التسويق الجيد للسياحة من قبل غرفة السياحة المصرية، واستمرار الطلب على السياحة الدينية لأداء مناسك العمرة.
- سجل مؤشر التوقعات لقطاع **النقل** قيمة أقل من المستوى المحايد بنقطة واحدة وبأداء أفضل من الربع السابق بثلاث نقاط وأقل من الربع المناظر بثلاث نقاط؛ وذلك في ظل استمرار حالة عدم اليقين بشأن استقرار الأوضاع الجيوسياسية، والتوقع بتصاعد العمليات العسكرية، وهو ما قد يترتب عليه إغلاق بعض الممرات الملاحية، الأمر الذي من شأنه أن يفرض مزيداً من الضغوط على الشحن البحري، ويؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات والواردات. كما لعبت التوقعات بثبات أداء قطاع الصناعات التحويلية عند مستويات منخفضة دوراً كبيراً في انخفاض توقعات أعمال قطاع النقل، نظراً للترابط الوثيق بين نشاط القطاعين.
- تجاوز مؤشر التوقعات لقطاع **الاتصالات** المستوى المحايد بنقطة واحدة، إلا أنه جاء أقل من الربعين السابق والمناظر. ويرجع ذلك إلى التوقعات باستمرار تطوير البنية التحتية والمرافق بالتزامن مع التوسعات في المدن الجديدة، ومع ازدهار حركة ونشاط السياحة، يتوقع زيادة الطلب على تكنولوجيا المعلومات.

- حقق مؤشر التوقعات لقطاع الخدمات المالية أفضل أداء بين مختلف القطاعات؛ حيث سجل قيمة تجاوزت المستوى المحايد بـ 9 نقاط، بأداء أفضل من الربعين السابق والمناظر. ويُعزى ذلك إلى التوقعات بارتفاع معدلات التداول في ظل وجود برنامج للطروحات، وإعادة هيكلة ملكية الدولة، مما يؤدي إلى زيادة عدد وحجم الشركات المتاحة للاستثمار، إلى جانب تحسن الصورة الكلية للاقتصاد المصري؛ حيث شهد السوق ضبطاً مالياً ونقدياً ومرونة في أسعار الصرف وهو ما ينعكس على تقييم المستثمرين للأصول بشكل حقيقي (الشكل 1-6).



المصدر: نتائج الاستبيان

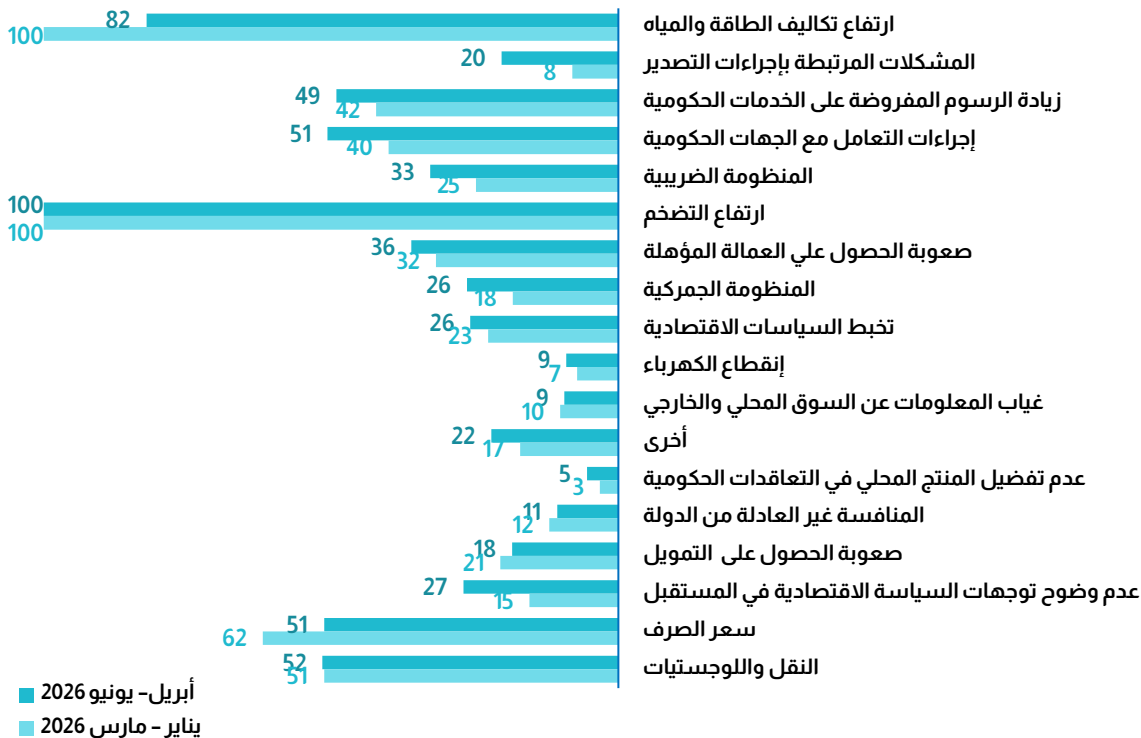


ثانياً: المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة

1-2 المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة

ارتفاع التضخم والزيادة المتكررة في أسعار الطاقة يتصدران قائمة المعوقات التي واجهت كافة الشركات خلال الربع محل الدراسة. يوضح الشكل (1-2)، المعوقات الرئيسية التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة (يناير - مارس 2026)، مرتبة بحسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة.

استمرت التحديات المرتبطة بارتفاع التضخم في تصدر قائمة المعوقات، لما لها من تأثيرات سلبية على كافة القطاعات إذ يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار، ومن ثم تراجع القوة الشرائية وضعف الطلب، وفي نفس الوقت زيادة تكاليف الإنتاج من مواد خام وأجور. وجاءت التحديات المرتبطة بارتفاع تكاليف الطاقة والمياه ضمن أبرز المعوقات التي تواجه الشركات، وإن كانت أقل حدة من الربع السابق، حيث تؤدي الزيادة المستمرة في أسعار الطاقة والمياه إلى رفع تكاليف الإنتاج، خاصة بالنسبة للأنشطة كثيفة استهلاك الطاقة والمياه، مما يمثل عبئاً إضافياً على الشركات. وتأتي تحديات النقل واللوجستيات في المرحلة الثالثة كعبء إضافي بسبب تراجع حركتي النقل والشحن البحري، نظراً لأن الخطوط الملاحية أصبحت تستغرق فترات زمنية أطول للوصول إلى الموانئ، مما أدى إلى تراجع حركة الواردات. وعلى الرغم من الاستثمارات القوية في تطوير البنية التحتية والموانئ المصرية والخدمات اللوجستية، إلا أن القطاع ظل تحت ضغط مخاطر الملاحة الإقليمية. وجاءت تحديات سعر الصرف في المرتبة الرابعة، وإن تراجعت حدتها عن الربع السابق، إذ أن أي ارتفاع في أسعار الصرف وإن كان طفيفاً قد يقابله ارتفاع كبير وغير مبرر في أسعار السلع والخدمات، مما يؤثر سلباً على مجتمع الأعمال. كما جاءت تحديات صعوبة إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية في المرتبة الرابعة أيضاً، وإن زادت حدتها عن الربع السابق بسبب صعوبة وبطء إجراءات تجديد التراخيص، وصعوبة الاشتراطات، مع تعدد موظفي الضبطية القضائية في معظم مؤسسات الدولة، مما فتح مجالاً للفساد والمصروفات غير الرسمية، بالإضافة إلى أن قواعد البيانات غير منظمة. فالبيانات متاحة بالفعل وكل جهة لديها البيانات الخاصة بها لكن لا يوجد تنسيق بين مختلف الجهات.



المصدر: نتائج الاستبيان.

* تشير الأرقام إلى نسبة الشركات التي اختارت معوقاً محدداً ويمكن للشركة اختيار أكثر من معوق

1-1-2 المعوقات وفقا لحجم الشركات

تصدر ارتفاع التضخم وارتفاع تكاليف الطاقة والمياه قائمة المعوقات التي واجهت كافة الشركات خلال الربع محل الدراسة. إلا أن ترتيب باقي المعوقات اختلف وفقا لحجم الشركات، حيث جاءت تحديات إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية، وتحديات النقل واللوجستيات في المرتبة الثالثة للشركات الكبيرة، بينما جاءت تحديات المنظومة الجمركية والزيادات المتكررة في الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية في المرتبة الرابعة.

أما بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، فقد جاءت تحديات سعر الصرف في المرتبة الثالثة، تليها معوقات النقل واللوجستيات في المرتبة الرابعة، ثم صعوبة إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية والزيادات المتكررة في الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية في المرتبة الخامسة.

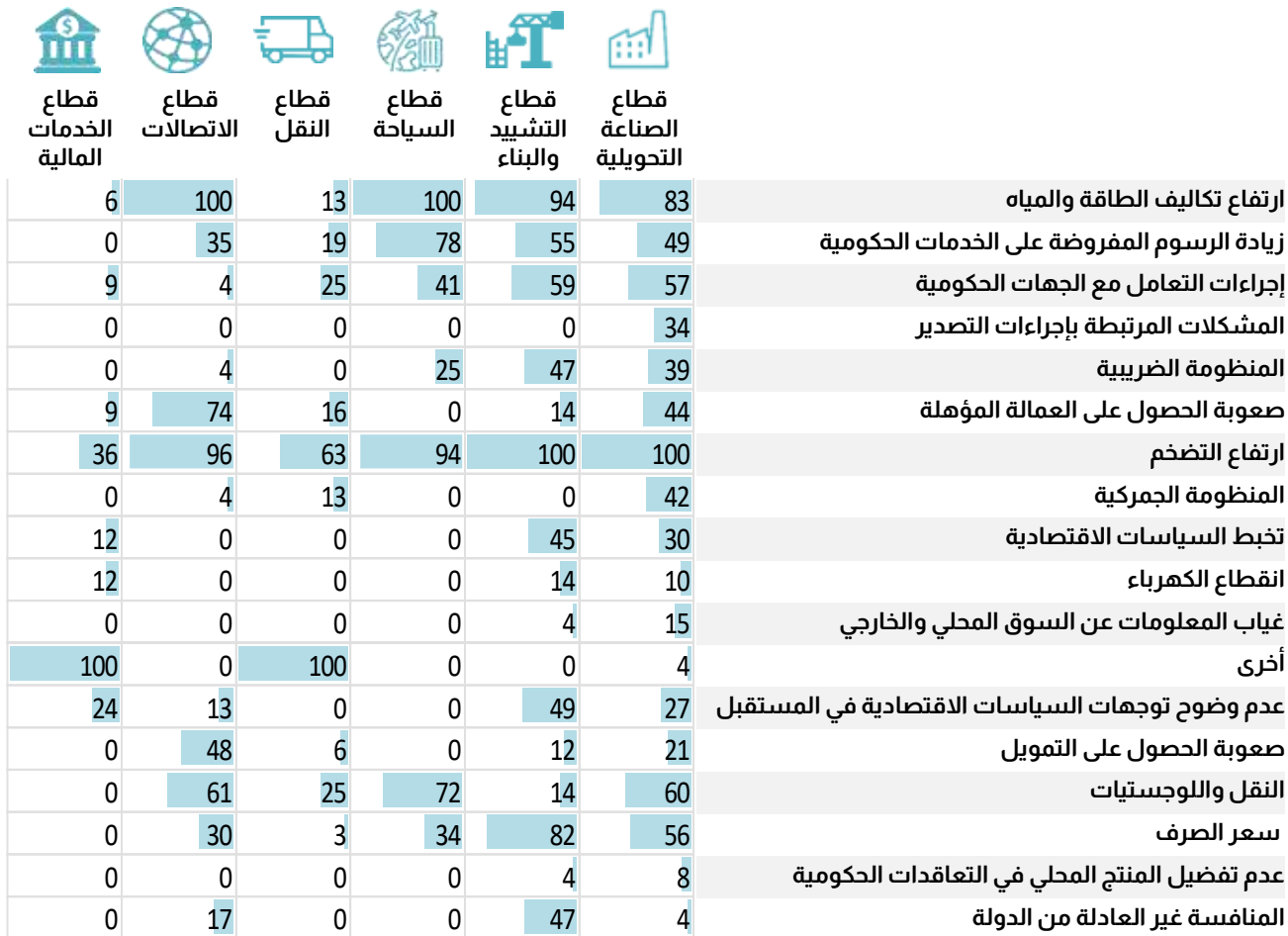
ويوضح الشكل (2-2) المعوقات الرئيسية التي واجهت الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الربع محل الدراسة (أبريل - يونيو 2026)، مرتبة حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة.



المصدر: نتائج الاستبيان.

2-1-2 المعوقات وفقا للقطاعات الاقتصادية

تصدر ارتفاع معدلات التضخم قائمة المعوقات التي واجهت قطاعي **الصناعات التحويلية والتشييد والبناء**، بينما جاء ارتفاع تكاليف الطاقة **والمياه** كأشد المعوقات التي واجهت قطاعي **السياحة والاتصالات** ومعوق إضافي لقطاعي **الصناعات التحويلية والتشييد والبناء**. وفي **قطاع النقل**، جاءت مشكلات ارتفاع تكاليف الشحن والنقل واللجوء إلى مسارات بديلة للشحن بسبب التوترات الإقليمية الحالية وإغلاق بعض الممرات البحرية ضمن أهم المعوقات التي واجهت القطاع. . وجاء خروج الاستثمارات الأجنبية بسبب التوترات الجيوسياسية وعدم وجود رقابة فعالة على المضاربات في سوق البورصة، وعدم كفاية المعلومات للشركات ضمن أهم معوقات قطاع **الخدمات المالية** (الشكل 2-3).



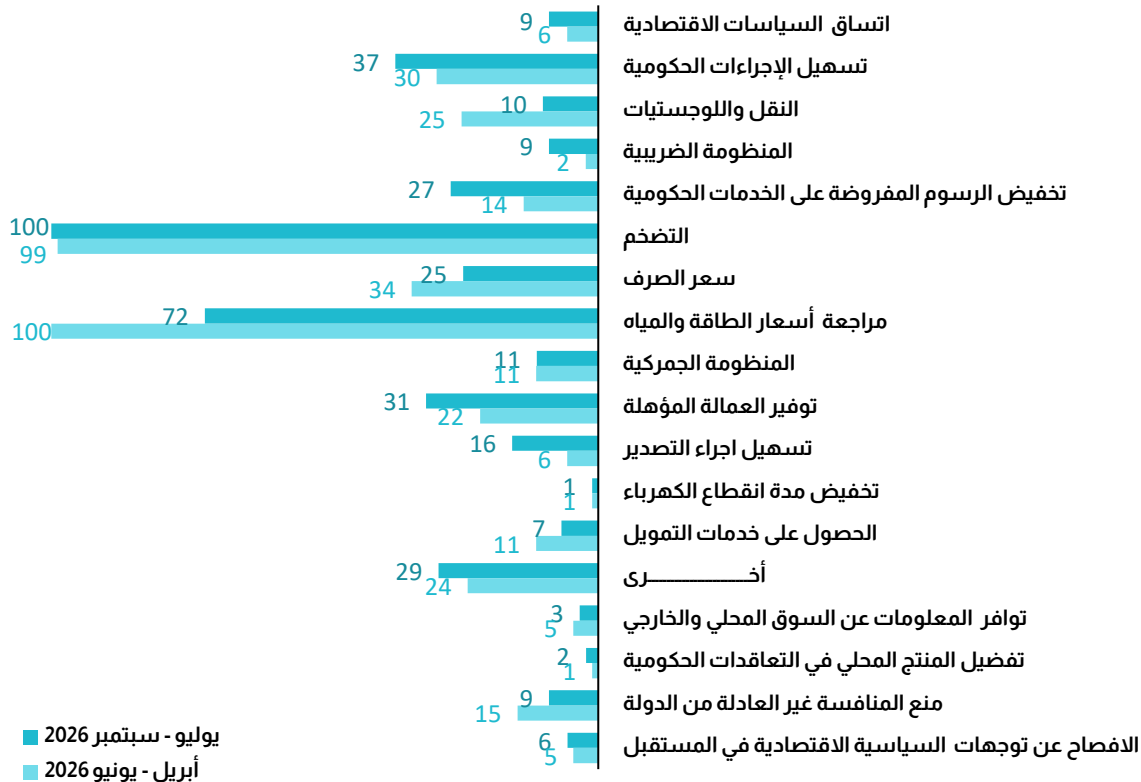
الشكل 2-3:
المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة وفقا للقطاع

المصدر: نتائج الاستبيان.

2-2 أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر (وفقا لآراء شركات العينة)



تتمثل أهم الأولويات التي يجب التركيز عليها من وجهة نظر الشركات في السيطرة على التضخم، وإعادة النظر في أسعار الطاقة والمياه ودوريتها، مع ضرورة تسهيل الإجراءات الحكومية جاءت معالجة ارتفاع معدلات التضخم على رأس أولويات شركات العينة، لما له من تأثير سلبي على كافة القطاعات. تليها مراجعة أسعار الطاقة والمياه نظرا لارتفاعها على فترات متقاربة، مما تسبب في ارتفاع التكاليف وتراجع حجم الأعمال. وجاء تسهيل الإجراءات الحكومية في المرتبة الثالثة للقاء على الروتين والمصروفات غير الرسمية. وضرورة الربط بين الجهات الحكومية المختلفة بما يدعم بيئة الأعمال (الشكل 4-2).



الشكل 4-2:
أولويات
تحسين مناخ
الأعمال
في مصر
(مؤشر
مطابق وفقا
لأهمية
الأولويات)



المصدر: نتائج الاستبيان.

1-2-2 الأولويات وفقاً لأحجام الشركات

تصدر الحد من زيادة معدلات التضخم كأولوية لتحسين مناخ الأعمال. يليه إعادة النظر في أسعار الطاقة والمياه وتسهيل الإجراءات الحكومية كأولوية لتحسين مناخ الأعمال لكافة الشركات.

وجاءت ضرورة وجود بدائل محلية للخامات المستوردة، وتيسير استيراد الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج كضرورة لتيسير أعمال الشركات الكبيرة.

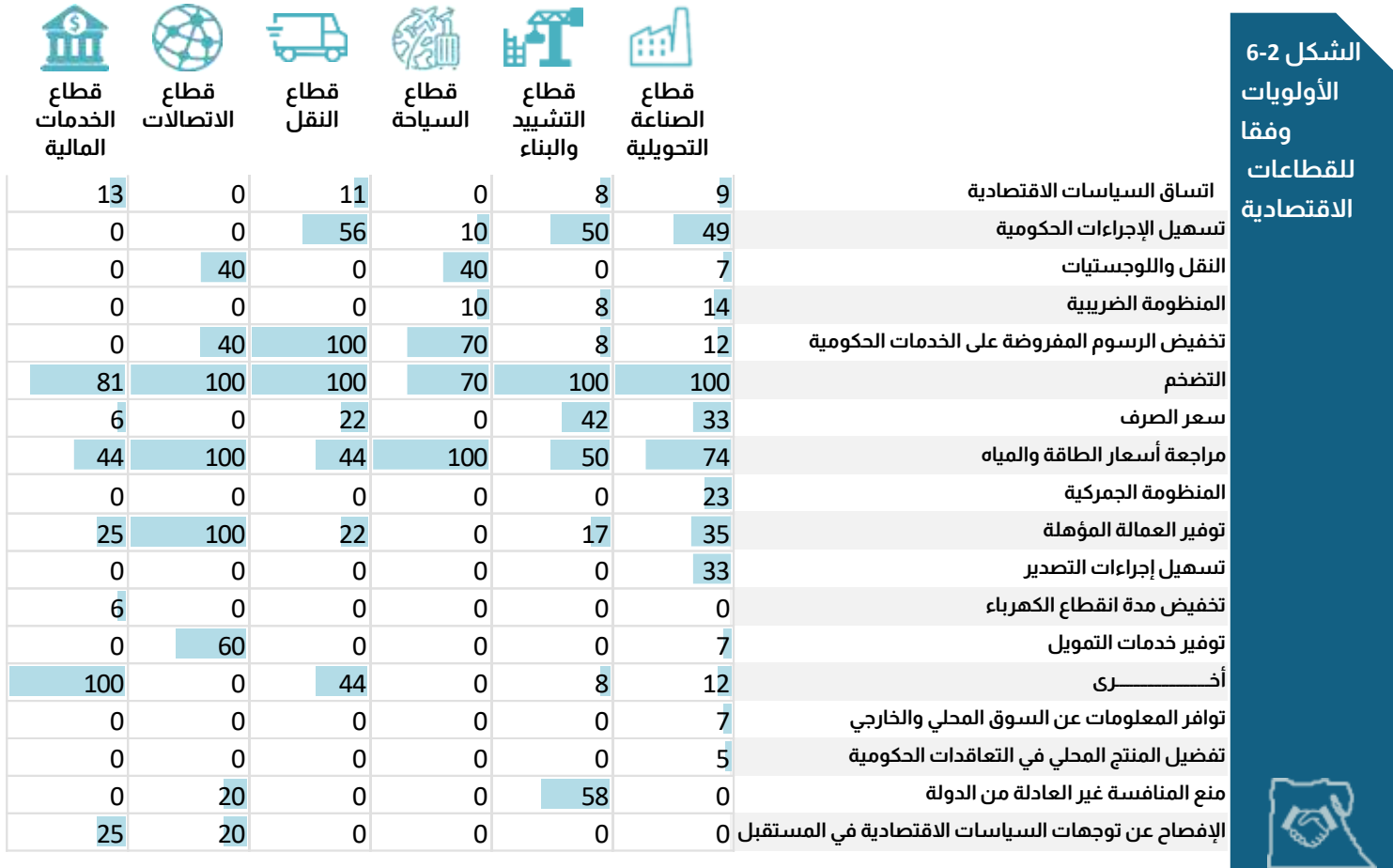
أما الشركات الصغيرة والمتوسطة فترى أن توفير العمالة المؤهلة من خلال تفعيل مراكز التدريب والتأهيل لسوق العمل بالمدارس الحكومية والجامعات يمثل أولوية؛ وذلك نتيجة الفجوة بين مخرجات منظومة التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل (الشكل 5-2).



المصدر: نتائج الاستبيان

2-2-2 الأولويات وفقا للقطاعات الاقتصادية

جاءت معالجة ارتفاع معدلات التضخم ضمن أهم أولويات قطاعات الصناعات التحويلية والتشييد والبناء والنقل والاتصالات. بينما جاء إيجاد حلول لمعالجة ارتفاع تكاليف الطاقة والمياه على رأس أولويات قطاعي السياحة والاتصالات. كما جاء تخفيض الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية كأولوية لقطاع النقل، بينما جاء توفير العمالة المؤهلة كأولوية لقطاع الاتصالات. وبرزت ضرورة الإفصاح والشفافية لقطاع الخدمات المالية (الشكل 6-2).

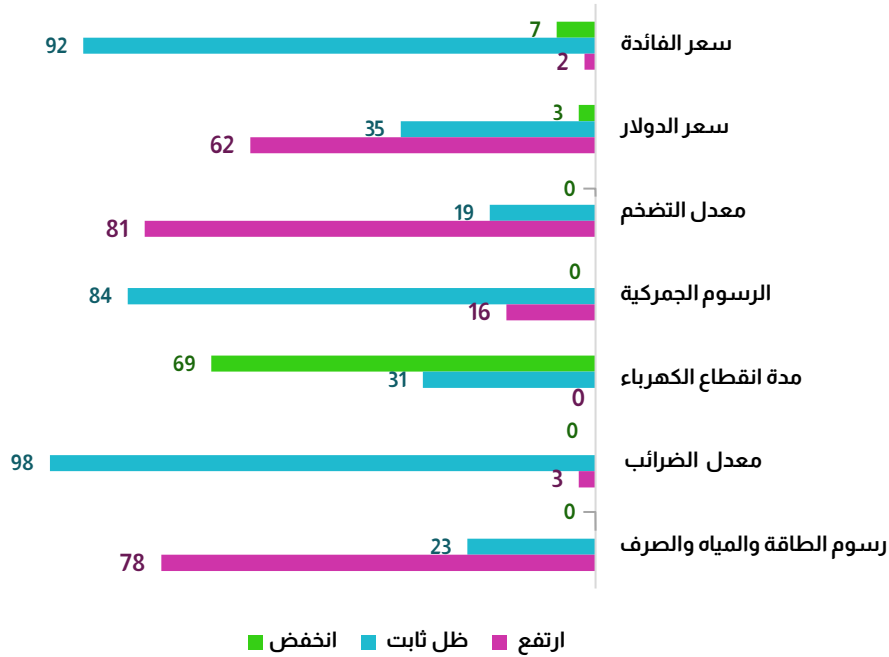


المصدر: نتائج الاستبيان.



توقعات مجتمع الأعمال بناء على رؤيته لتوجهات الحكومة الفترة القادمة

توقعات بارتفاع معدلات التضخم وأسعار الطاقة والمياه وسعر الصرف، وانخفاض مدة انقطاع الكهرباء، وثبات باقي المتغيرات خلال الربع القادم وفقا لآراء العينة (الشكل 7-2)



الشكل 7-2:
توقعات
مجتمع
الأعمال
لأوجه
التحسن
بناء
على رؤيته
لتوجهات
الحكومة
حاليا
(وفقا للتوزيع
التكراري
لشركات
العينة)



المصدر: نتائج الاستبيان.



ثالثاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشرات الفرعية

1-3 تقييم الأداء

تراجع غالبية مؤشرات الشركات الكبيرة وثبات غالبية مؤشرات الشركات الصغيرة مقارنة بالربع السابق

حققت الشركات الكبيرة في مؤشر الإنتاج واستغلال الطاقة الإنتاجية قيمة أعلى من المستوى المحايد بـ 7 نقاط وإن كانت أقل من الربعين السابق والمناظر، كما حققت في مؤشر المخزون السلعي قيمة أعلى من المستوى المحايد بـ 23 نقطة وأعلى من الربعين السابق والمناظر. وحققت في مؤشر المبيعات المحلية قيمة أعلى من المستوى المحايد بـ 8 نقاط وأقل من الربع السابق بـ 5 نقاط وأعلى من الربع المناظر بـ 5 نقاط، أما مؤشر الصادرات، فقد سجل قيمة عند المستوى المحايد وإن كان أعلى من الربع السابق بثلاث نقاط، إلا أنه أقل من الربع المناظر بـ 5 نقاط.

بينما حققت الشركات الصغيرة والمتوسطة في مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية واستغلال الطاقة الإنتاجية نفس قيم الربع السابق والتي تجاوزت المستوى المحايد بثلاث نقاط، وإن كانت أقل من الربع المناظر، وحققت في مؤشر الصادرات قيمة أقل من المستوى المحايد بثلاث نقاط، وأفضل من الربع السابق بـ 9 نقاط وأقل من الربع المناظر بـ 8 نقاط. كما حققت في مؤشر المخزون السلعي قيمة أقل من المستوى المحايد بـ 6 نقاط، وإن كانت أفضل من الربعين السابق والمناظر.

الشكل 1-3: مؤشرات الإنتاج والمبيعات للشركات وفقاً للحجم				
الشركات الكبيرة	تقييم الأداء			الشركات الصغيرة والمتوسطة
57	الإنتاج	أبريل - يونيو 2026	أبريل - يونيو 2025	53
		يناير - مارس 2026	يناير - مارس 2025	53
		أبريل - يونيو 2025	أبريل - يونيو 2025	57
62	المبيعات المحلية	أبريل - يونيو 2026	أبريل - يونيو 2025	53
		يناير - مارس 2026	يناير - مارس 2025	53
		أبريل - يونيو 2025	أبريل - يونيو 2025	54
58	الصادرات	أبريل - يونيو 2026	أبريل - يونيو 2025	47
		يناير - مارس 2026	يناير - مارس 2025	38
		أبريل - يونيو 2025	أبريل - يونيو 2025	55
63	استغلال الطاقة الإنتاجية	أبريل - يونيو 2026	أبريل - يونيو 2025	53
		يناير - مارس 2026	يناير - مارس 2025	53
		أبريل - يونيو 2025	أبريل - يونيو 2025	57
53	المخزون السلعي*	أبريل - يونيو 2026	أبريل - يونيو 2025	44
		يناير - مارس 2026	يناير - مارس 2025	37
		أبريل - يونيو 2025	أبريل - يونيو 2025	42
50		أبريل - يونيو 2026	أبريل - يونيو 2025	73
		يناير - مارس 2026	يناير - مارس 2025	36
		أبريل - يونيو 2025	أبريل - يونيو 2025	43

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

تجاوز مؤشر أسعار المنتجات النهائية والأجور لكافة الشركات المستوى المحايد

تجاوز مؤشر أسعار المنتجات النهائية للشركات الكبيرة المستوى المحايد بـ 20 نقطة ومستويات الربعين السابق والمناظر، مدفوعاً بانخفاض مؤشر أسعار المدخلات مقارنة بالربعين السابق والمناظر. كما سجلت في مؤشر الأجور نفس قيم الربع المناظر والتي كانت أعلى من المستوى المحايد بـ 4 نقاط وإن كانت أقل من الربع السابق بـ 38 نقطة.

في حين حققت الشركات الصغيرة والمتوسطة في مؤشر أسعار المنتجات النهائية قيمة أعلى من المستوى المحايد بـ 19 نقطة وأقل من الربع السابق بـ 8 نقاط، وإن جاءت أعلى من الربع المناظر بـ 15 نقطة، وحققت في مؤشر أسعار المدخلات قيمة دون المستوى المحايد بـ 34 نقطة وإن جاءت أفضل من الربع السابق بـ 12 نقطة، وأقل من الربع المناظر بـ 20 نقطة، وحققت في مؤشر الأجور قيمة أعلى من المستوى المحايد بنقطتين وأقل من الربعين السابق والمناظر. (الشكل 2-3).

الشكل 2-3: مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج وفقاً لحجم الشركات - تقييم الأداء					الشركات الكبيرة
الشركات الصغيرة والمتوسطة			الشركات - تقييم الأداء		
69	77	54	أبريل - يونيو 2026	أسعار المنتجات النهائية	أبريل - يونيو 2026
			يناير - مارس 2026		يناير - مارس 2026
			أبريل - يونيو 2025		أبريل - يونيو 2025
16	4	36	أبريل - يونيو 2026	أسعار المدخلات*	أبريل - يونيو 2026
			يناير - مارس 2026		يناير - مارس 2026
			أبريل - يونيو 2025		أبريل - يونيو 2025
52	96	54	أبريل - يونيو 2026	الأجور	أبريل - يونيو 2026
			يناير - مارس 2026		يناير - مارس 2026
			أبريل - يونيو 2025		أبريل - يونيو 2025

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المدخلات لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المدخلات على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المدخلات والعكس بالعكس.

ثبات مؤشر التشغيل لكافة الشركات مع الربع السابق

- سجل مؤشر الاستثمار للشركات الكبيرة قيمة أعلى من المستوى المحايد بـ 4 نقاط بأداء أفضل من الربعين السابق والمناظر، بينما سجل مؤشر التشغيل نفس قيم الربع السابق والتي جاءت أعلى من المستوى المحايد والربع المناظر بنقطة واحدة.
- سجلت الشركات الصغيرة والمتوسطة في مؤشر الاستثمار والتشغيل نفس قيم الربعين السابق والمناظر والتي جاءت عند المستوى المحايد (الشكل 3-3).

الشكل 3-3: مؤشرات الاستثمار والتشغيل وفقاً لحجم الشركات - تقييم الأداء					الشركات الكبيرة
الشركات الصغيرة والمتوسطة			الشركات - تقييم الأداء		
50	50	50	أبريل - يونيو 2026	الاستثمار	أبريل - يونيو 2026
			يناير - مارس 2026		يناير - مارس 2026
			أبريل - يونيو 2025		أبريل - يونيو 2025
50	50	51	أبريل - يونيو 2026	التشغيل	أبريل - يونيو 2026
			يناير - مارس 2026		يناير - مارس 2026
			أبريل - يونيو 2025		أبريل - يونيو 2025

المصدر: نتائج الاستبيان

توقعات بارتفاع غالبية مؤشرات التوقعات خلال الربع القادم لكافة الشركات عن المستوى المحايد وبقيم أفضل من الربع السابق

جاءت توقعات الشركات الكبيرة للربع القادم (يوليو - سبتمبر 2026) فيما يتعلق بمؤشرات الإنتاج، المبيعات المحلية، واستغلال الطاقة الإنتاجية أعلى من المستوى المحايد ومن الربعين السابق والمناظر، باستثناء المبيعات المحلية التي سجلت توقعات أقل من الربع المناظر بنقطة واحدة. بينما سجل مؤشر المخزون السلعي نفس قيم الربع السابق والتي كانت أقل من المستوى المحايد بثلاث نقاط ومن الربع المناظر بـ 6 نقاط، في حين حقق مؤشر الصادرات قيمة عند المستوى المحايد بأداء أفضل من الربع السابق بثلاث نقاط وأقل من الربع المناظر بـ 5 نقاط.

أما بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، فقد سجلت مؤشرات الإنتاج، والمبيعات المحلية، والصادرات، واستغلال الطاقة الإنتاجية، والمخزون السلعي قيمة أعلى من المستوى المحايد والربع السابق، وإن كانت أقل من الربع المناظر، باستثناء مؤشر الصادرات الذي سجل قيمة دون المستوى المحايد بثلاث نقاط (الشكل 3-4).

الشكل 3-4: مؤشرات الإنتاج والمبيعات وفقا لحجم الشركات - التوقعات				الشركات الكبيرة	
الشركات الصغيرة والمتوسطة					
55		يوليو - سبتمبر 2026		يوليو - سبتمبر 2026	58
49		أبريل - يونيو 2026		أبريل - يونيو 2026	50
60		يوليو - سبتمبر 2025		يوليو - سبتمبر 2025	55
58		يوليو - سبتمبر 2026		يوليو - سبتمبر 2026	60
50		أبريل - يونيو 2026		أبريل - يونيو 2026	44
64		يوليو - سبتمبر 2025		يوليو - سبتمبر 2025	61
47		يوليو - سبتمبر 2026		يوليو - سبتمبر 2026	50
46		أبريل - يونيو 2026		أبريل - يونيو 2026	47
53		يوليو - سبتمبر 2025		يوليو - سبتمبر 2025	55
55		يوليو - سبتمبر 2026		يوليو - سبتمبر 2026	58
49		أبريل - يونيو 2026		أبريل - يونيو 2026	50
60		يوليو - سبتمبر 2025		يوليو - سبتمبر 2025	55
51		يوليو - سبتمبر 2026		يوليو - سبتمبر 2026	47
48		أبريل - يونيو 2026		أبريل - يونيو 2026	47
54		يوليو - سبتمبر 2025		يوليو - سبتمبر 2025	53

//المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

توقعات لكافة الشركات بارتفاع مؤشر أسعار المنتجات النهائية عن المستوى المحاييد

توقعت كافة الشركات تجاوز مؤشر أسعار المنتجات النهائية المستوى المحاييد بقيم أقل من الربع السابق وأعلى من الربع المناظر نتيجة التوقعات بارتفاع مؤشر أسعار المدخلات مقارنة بالربع السابق، وإن كان أقل من الربع المناظر وبقيم دون المستوى المحاييد. كما توقعت الشركات ثبات مؤشر الأجور مقارنة بالربع السابق وبقيم أقل من الربع المناظر (الشكل 3-5).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-5: مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج وفقا لحجم الشركات - التوقعات				الشركات الكبيرة
	يوليو - سبتمبر 2026	أسعار المنتجات النهائية	يوليو - سبتمبر 2026		58
60	أبريل - يونيو 2026		أبريل - يونيو 2026		73
72	يوليو - سبتمبر 2025		يوليو - سبتمبر 2025		52
55	يوليو - سبتمبر 2026	أسعار المدخلات*	يوليو - سبتمبر 2026		32
34	أبريل - يونيو 2026		أبريل - يونيو 2026		10
20	يوليو - سبتمبر 2025		يوليو - سبتمبر 2025		45
41	يوليو - سبتمبر 2026	الأجور	يوليو - سبتمبر 2026		50
51	أبريل - يونيو 2026		أبريل - يونيو 2026		50
51	يوليو - سبتمبر 2025		يوليو - سبتمبر 2025		52

//المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المدخلات لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المدخلات على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المدخلات والعكس بالعكس.

توقعات بثبات مؤشر الاستثمار والتشغيل لكافة الشركات عند المستوى المحاييد، وبنفس مستويات الربع السابق وأقل من الربع المناظر بنقطة واحدة (الشكل 3-6).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-6: مؤشرات الاستثمار والتشغيل وفقا لحجم الشركات - التوقعات				الشركات الكبيرة
	يوليو - سبتمبر 2026	الاستثمار	يوليو - سبتمبر 2026		50
50	أبريل - يونيو 2026		أبريل - يونيو 2026		50
50	يوليو - سبتمبر 2025		يوليو - سبتمبر 2025		51
51	يوليو - سبتمبر 2026	التشغيل	يوليو - سبتمبر 2026		50
50	أبريل - يونيو 2026		أبريل - يونيو 2026		50
50	يوليو - سبتمبر 2025		يوليو - سبتمبر 2025		51

//المصدر: نتائج الاستبيان.

ملحق الجداول

جدول 1: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (أبريل - مايو - يونيو 2026)

المؤشر	قطاع الاتصالات				قطاع النقل				قطاع السياحة				قطاع التعليم العالي											
	مؤشر		نسبة مئوية		مؤشر		نسبة مئوية		مؤشر		نسبة مئوية		مؤشر		نسبة مئوية									
	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى								
مؤشر 2	71	أقل	أعلى	أقل	73	0	38	63	44	42	33	25	59	0	70	30	53	29	36	36	44	40	37	23
مؤشر 2	71	أقل	أعلى	أقل	73	0	38	63	44	42	33	25	50	0	100	0	53	29	36	36	46	31	51	18
الأنشطة القطاعية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	100	0	100	0	-	-	-	-	44	39	36	24
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	49	30	38	32
	100	0	100	73	0	38	63	44	42	33	25	59	0	70	30	53	29	36	36	44	40	37	23	
	الأنشطة القطاعية																							
	البنية التحتية																							
	50	6	88	6	67	0	50	50	63	0	58	42	71	0	40	60	82	0	21	79	75	0	33	67
	-	-	-	-	0	0	0	100	-	-	-	-	33	0	50	50	26	0	36	64	12	0	13	87
	50	0	100	0	57	0	75	25	52	0	92	8	50	0	100	0	56	0	79	21	53	0	90	10
	الخدمات الأساسية																							
	50	0	100	0	57	0	75	25	50	0	100	0	50	0	100	0	50	0	100	0	51	0	97	3
50	0	100	0	50	0	100	0	50	0	100	0	50	0	100	0	50	7	86	7	50	2	97	2	

جدول 2: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (يوليو - أغسطس - سبتمبر 2026)¹

[illegible]

1 تمثل الأرقام نسبة الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.

2 مساو المتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر المتهجية.

ملحق الجداول

الجدول م3: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة الشركات، وفقا لحجمها (أبريل - مايو - يونيو 2026)¹

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة			الشركات الكبيرة			مؤشر ²
	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	
النشاط الاقتصادي							53
الإنتاج	37	36	28	53	45	27	57
المبيعات المحلية	32	46	22	53	45	30	58
الصادرات	30	33	37	47	33	33	50
المخزون	38	38	23	44	0	38	73
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	37	36	28	53	45	27	57
الأسعار							
أسعار المنتجات النهائية	55	45	0	69	59	36	70
أسعار المدخلات الوسيطة	80	20	0	16	88	13	11
مستوى الأجور	9	91	0	52	14	86	54
المدخلات الأساسية							
الاستثمار	1	99	0	50	14	86	54
التشغيل	1	97	2	50	5	95	51

الجدول م4: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة، وفقا لحجمها (يوليو - أغسطس - سبتمبر 2026)¹

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة			الشركات الكبيرة			مؤشر ²
	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	
النشاط الاقتصادي							51
الإنتاج	30	56	14	55	36	50	58
المبيعات المحلية	34	57	9	58	40	50	60
الصادرات	15	59	26	47	22	56	50
المخزون	18	62	21	51	13	88	47
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	30	56	14	55	36	50	58
الأسعار							
أسعار المنتجات النهائية	34	66	0	60	27	73	58
أسعار المدخلات الوسيطة	49	49	1	34	56	38	32
مستوى الأجور	5	95	0	51	0	100	50
المدخلات الأساسية							
الاستثمار	1	99	0	50	0	100	50
التشغيل	2	97	1	50	0	100	50

1 تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
2 مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر المنهجية.